



بقلم: مصباح قطب

نحو جيل جديد من الإصلاحات المالية وطنياً وعالمياً...

الدور الرقابي حاسم في تطبيق الحوكمة

من قبل مع الجودة الشاملة وغيرهما . لم تكن الضغوط الموضوعية عالمياً ومطياً لتفسير الحاجة إلى منظومة مختلفة وشاملة للإدارة الرشيدة أو الحوكمة - سواء في مؤسسات الأعمال (خاصة أم عامة) ومنظمات الأعمال بل وفي أجهزة الدولة ذاتها والكيانات العابرة للجنسية - قد ظهرت بمثل الوضوح الذي تبنت به في السنوات الأخيرة، بحيث يمكن القول بكل ثقة إنه لو لم توجد الحوكمة "لاخترعناها"، لأن الحركة السريعة للأموال والسلع والخدمات في عصر ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتدفق الغزير للبيانات والأخبار وازدهار صناعات التزويق والتلاعب في الأرقام ونتائج الأعمال، فضلاً عن الحاجة الماسة إلى تحقيق العدالة بين اللاعبين في مضمار

لا وقت للاحتفال أو الاحتفاء بما تم . إن المرء ليذكر الآن بكل صراحة كيف كنا نسخر من فكرة الحوكمة ومن معناها وتبارى في التهكم على اللفظ وعلى الترجمات المختلفة التي تم اعتمادها له في أوائل القرن الحالي، وأكثر من ذلك كيف كنا نستريب في المفهوم ذاته. وقد كنت من بين الذين يرون أنه ربما يكون صنفاً جديداً من التلاوين اللفظية التي يبتكرها أساتذة إدارة الأعمال لشغل المؤسسات والشركات بموضة جديدة، وملء فراغ الصفوة بندوات ومؤتمرات ومؤشرات من صنف مغاير، وخلق فرص عمل للاستشاريين ومنظمي دورات التدريب ومشرفي أقسام دراسات الشركات والأعمال في الجامعات، وكنت أؤمن أن تلك "الهوجة" سرعان ما ستنتهي إلى قبض الريح كما حدث

**الكاتب
الصحفي...
المستشار
الاقتصادي
لجريدة
المصري
اليوم**



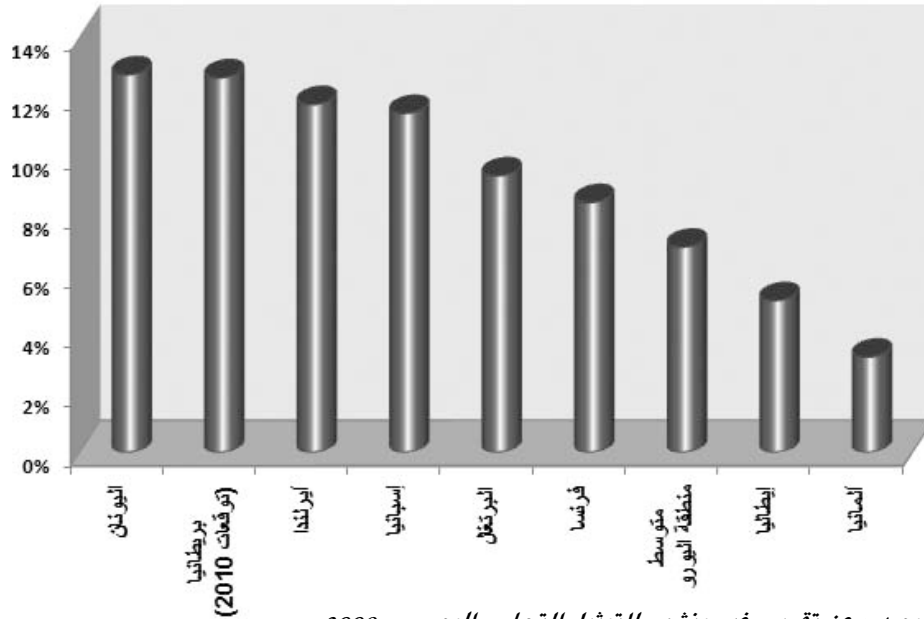
للتبعية الفساد والحد منه إلخ.

ومع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي اندلعت في الولايات المتحدة منتصف 2008، ثم ألفت بظلالها القاتمة على العالم كله، لم يعد أحد يكابر في وجوب الأخذ بقواعد الحوكمة بأعلى درجة من الصرامة والقوة، وواجه البشرية جمعاء سؤال لم تواجه مثله من قبل، هو: إذا كانت الدولة التي فيها أشد نظام للرقابة المالية - وهي الولايات المتحدة - حدث فيها ما حدث وأدى إلى انهيارات وخسائر بترليونات الدولارات، فما الذي يمكن أن يحدث في أي بلد آخر إذا لم تتطور أدواته الرقابية أو إذا تراخت؟

وأكثر من ذلك، إذا كنا ندعو إلى أن تكون الدولة رقيباً ومنظماً وتخرج من مجال

المنافسة المحتمدة بين أطراف الأسواق وكذا بين البائعين والمشتريين للسلع ومثلهم في عمليات الاستحواذ والاندماج التي لا حصر لها، كل ذلك حتم الانتقال من شكل قديم للإدارة والالتزامات والمسئوليات إلى شكل آخر أكثر عمقاً واتساعاً. . . شكل لا يضيف إلى ما سبق فقط أو يحسنه ولكنه يخلق فعالية من نوع جديد يمكنها أن تتسجم مع متطلبات لم تكن في الحسبان من قبل، أو لم تكن محل اهتمام يذكر مثل الحفاظ على البيئة والاستدامة، ومنع عمالة الأطفال، ومراعاة الحقوق الجانبية للموردين والعملاء، ومساندة المجتمع بالمعنى الأوسع من الدائرة المحيطة بالشركة، وتفادي تمويل الإرهاب أو غسل الأموال، وتلبية القواعد الجديدة للإفصاح والشفافية، ووجوب ابتكار وسائل ذكية

نسبة العجز من إجمالي الناتج المحلي لبعض الدول الأوروبية



المصدر: عن تقرير غير منشور للتمثيل التجاري المصري، 2009

قواعد حوكمة قوية في كل منشأة أو شركة أو منظمة أو كيان أو دولة أو اتحاد دول أو مجموع دول العالم عملية متداخلة بأكثر مما نتصور. وبالطبع لا يمكن التحجج بغياب التنظيم العالمي لإهمال واجبنا المحلي

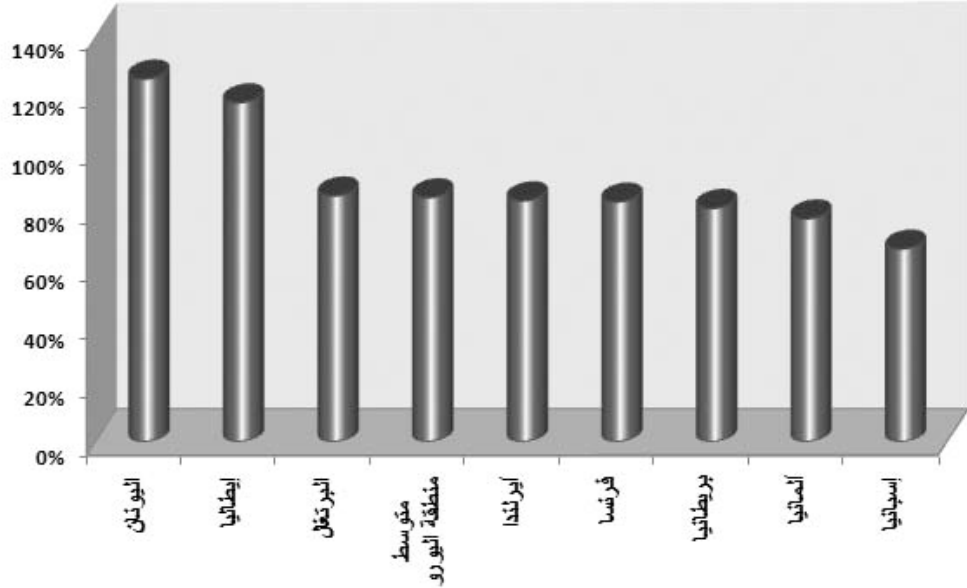
متكامل للرقابة على أساس المخاطر، وكذا نشر ثقافة الرقابة على أساس المخاطر بين الجهات الخاضعة للرقابة والتنسيق مع البنك المركزي لتطبيق فلسفة رقابية واحدة، والتعاون مع أجهزة الرقابة الإقليمية والدولية في مجالات تبادل المعلومات ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ولعل أبرز ما ترتب على تلك الفلسفة هو إقامة إدارات للإلزام والالتزام بالهيئة، لا أظن أن مثلها تواجد في أية مؤسسة مصرية من قبل، وقد خفت صوت الرفض الذي كانت تبديه بعض شركات الوساطة المالية لقواعد الحوكمة بحجج التكلفة الزائدة أو تعقد الإجراءات بعد أن تبين لها أن الهيئة لن تتهاون في هذا السبيل، وأن ما يحدث في العالم كله لا يدع لأحد مجالاً لأن يتهاون.

الإنتاج المباشر للسلع والخدمات، وتترك ذلك للقطاع الخاص، فهل يعني فشل أكبر رقيب - وهو الأمريكي - استحالة وجود دولة الرقيب والمنظم هذه التي نتحدث عنها، وأن تلك فكرة فيها من اليوتوبيا مثل ما كان في الإيديولوجيات الاشتراكية؟

في الرد على الجزء الأول من السؤال أشير إلى أنه ليس هناك دولة لم تعد النظر في أجهزة الرقابة المالية بها والقانون والقواعد الحاكمة لها، ولم يكن لدى أحد ترف اعتبار ما حدث في الولايات المتحدة مجرد شأن داخلي. ويلفت النظر هنا ما قامت به هيئة الرقابة المالية الموحدة في مصر في الأشهر الأخيرة - مدفوعة بتلك الأجواء - في مجال رصد الفجوات في النظام الرقابي والتوافق مع المعايير العالمية وتصميم وتطبيق إطار

نسبة الدين من إجمالي الناتج المحلي لبعض الدول الأوروبية



المصدر: عن تقرير غير منشور للتمثيل التجاري المصري، 2009

الأدوار الرقابية على أسواق المال لا يمكن أن تنجح في دولة بمعزل عما يحدث في الدول الأخرى.. فقد ثبت بيقين أن قيام أمريكا بتشديد الرقابة على المضاربين الماليين دفع بهؤلاء إلى البحث عن المناطق الرخوة في العالم لممارسة ألعيبهم فيها

أما عن السؤال الثاني، فمن الأمانة القول بأن الرقابة لا تعني الرقابة المالية فقط- وأشكر الدكتور أحمد جلال الذي نبهني إلى ضرورة توسيع دائرة الإبحار في هذه النقطة. فإذا كانت الرقابة المالية الأمريكية قد أخفقت، فإن مؤسسات رقابية عديدة بالولايات المتحدة ذاتها وبغيرها لعبت ومازالت تلعب أدوارًا بالغة الأهمية وتؤديها بكفاءة، مثل: هيئة الأدوية والأغذية الأمريكية، ومرافق تنظيم الاتصالات والكهرباء والنقل وغيرها. أي أن الدولة يمكن أن تخفق كرقيب في جانب، لكنها نجحت في جوانب أخرى، وليس أمامها بديل حتى لو تم التوسع في الملكية العامة مرة أخرى، فدور الرقيب أصبح وكأنه من متطلبات وجود الدولة المعاصرة بغض النظر عن هيكل ملكية





المؤسسات بها .

جلياً كيف تهاوت البورصات واضطربت الأسواق والبنوك وبيوت المال من جراء أزمة اليونان، وهي ذات اقتصاد محدود الحجم للغاية، فهنا أصبح دور العوامل النفسية والسياسية ومقدار الثقة والتوقعات، ربما يفوق دور العوامل الموضوعية من عجز موازنة وضعف عملة وتجارة وسياحة وإنتاج. ويكفي للتدليل على ذلك إشارة الكثير من الدول الأوروبية بأصابع الاتهام إلى ألمانيا، التي يرى البعض أن التصريحات التي أدلت بها المستشارة الألمانية ميركل عقب الاتفاق على صندوق الاستقرار المالي، والتي قللت فيها من التأثيرات الإيجابية لهذا الصندوق في استعادة استقرار منطقة اليورو قد أرسلت الكثير من الإشارات السلبية إلى الأسواق المالية التي كانت في

وقد جاءت الأزمة المالية اليونانية - التي مازلنا في أتونها - لتطرح سؤالاً لم يسبق أن طرحه العالم على نفسه من قبل، فإذا كنا قد قلنا لعقود: "إذا عطس الاقتصاد الأمريكي، أصيب العالم بالزكام"، فماذا سنقول عن "عطسة" الاقتصاد الأوروبي الناجمة عن تدهور اليورو، ومخاوف امتداد أزمة اليونان لتشمل دولاً أخرى كإسبانيا وإيرلندا والبرتغال...؟ لا إجابة قاطعة لدى أحد، ويحاول العالم كله أن يتعلم إيجاد إجابات لمثل تلك الأسئلة التي لم تخطر على البال، ويضعف من صعوبة الإجابة أن الأمور لم تعد تقاس بمدى التشابك بين هذا الاقتصاد المهدهد أو ذاك، وبين بقية دول العالم، لنحكم على مقدار تأثير الأزمة. فقد ظهر



انتظار تطورات إيجابية تؤدي إلى تأكيدات بانخفاض تكلفة تمويل الديون السيادية على الأسواق .

لكن أهم ما يعنينا الآن من مازق اليونان هو اكتشاف قيام مؤسسات مالية أمريكية بمساعدة اليونان على إخفاء عجز موازنتها، بل وتزوير البيانات والتقييمات لخداع الممولين من بنوك مشترية للسندات أو مقرضين مباشرين، وعدم اكتشاف ذلك إلا بعد أن اندلع الحريق، ما يدل مرة أخرى على أن دور الدولة في هذا النموذج - كرقيب مالي - فشل .

ما هي وصفة النجاح إذن، إذا كنا قد تحدثنا عن فشل أمريكي وآخر يوناني، وربما كانت هناك نماذج أخرى في الطريق؟.. أنا ممن يعتقدون أن الأدوار الرقابية على أسواق المال لا يمكن أن تنجح في دولة بمعزل عما يحدث في الدول الأخرى، فقد ثبت بيقين أن قيام أمريكا بتشديد الرقابة على المضاربين الماليين - وما زالت تحاول تشديد القواعد وسط مقاومة عاتية من وول ستريت - دفع بهؤلاء إلى البحث عن المناطق الرخوة في العالم لممارسة ألاعيبهم فيها، وقد كانت اليونان جاهزة.. فالفساد الذي استشرى أضعف بنيان الدولة وقوض قدرات أجهزتها، و"التدليع" المالي للناخبين من خلال زيادة المعاشات دون حسابات دقيقة، وزيادة الأجور والمزايا الاجتماعية دون أن يكون لدى الدولة قدرة على مجاراة ذلك من مواردها، كل ذلك هياً الملعب لدخول كهنة الحيل المالية التي شهدناها، وكادت تخرب الوحدة الأوروبية النقدية بكاملها، وما زالت احتمالات الخراب قائمة .

لا بد إذن من إحياء الجهد الذي بذلته ألمانيا وأطراف أخرى في بداية اندلاع الأزمة العالمية لتغيير النظام النقدي والمالي القائم على بريتون وودز، وإقامة نظام جديد (اقترح كثيرون بنكاً مركزياً عالمياً وهيئة رقابة عالمية .. إلخ)، ومن المفهوم أن ذلك

طريق ليس باليسير ودونه مشاق وعوائق لا حصر لها، بما في ذلك عوائق فنية لكن لا سبيل آخر، فقد جربنا خطورة جزر النعيم الضريبي التي تم اتخاذها موطناً للتهرب من قواعد الحوكمة، بل وللتحلل من كل القواعد الرقابية والضريبية والتنظيمية، وسكتنا وها نحن الآن نرى دولاً تقليدية تقوم بنفس المهمة، بصرف النظر عن اختلاف الشكل، ومن يدري ماذا سيجري غداً .

قواعد حوكمة قوية في كل منشأة أو شركة أو منظمة أو كيان أو دولة أو اتحاد دول أو مجموع دول العالم عملية متداخلة بأكثر مما نتصور، وبالطبع لا يمكن التحجج بغياب التنظيم العالمي لنهمل واجبنا المحلي، فالتفاعل عكسي بين الاتجاهين .

مع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي اندلعت في الولايات المتحدة منتصف 2008، ثم أقلت بظلالها القاتمة على العالم كله، لم يعد أحد يكابر في وجوب الأخذ بقواعد الحوكمة بأعلى درجة من الصرامة والقوة .